لا تقع الجملةُ الطلبيةُ صفةً ؛ فلا تقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ اضْرِبْهُ » ، وتقع خبراً خلافاً لابن الأنباري ؛ فتقول : « زَيْدٌ اضْرِبْهُ » ، ولما كان قوله : « فأعطيت ما أعطيته خبراً » يُوهِمُ أن كل جملة وقعت خبراً يجوز أن تقع صفة قال : « وامنع هنا إيقال ذات الطلب » أى : امنع وقوعَ الجملةِ الطلبيةِ فى باب النعت ، وإن كان لا يمتنع فى باب الخبر ، ثم قال : فإن جاء ما ظاهره أنه نُعِتَ فيه بالجملة الطلبية فَيُخَرَّجُ على إضمار القول ، ويكون [القَوْل] المضمرُ صفةً ، والجملة الطلبية معمولَ القولِ المضمرِ ، وذلك كقوله :

٢٨٨ — حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ
جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ

---

٢٨٨ — البيت لراجز لم يعينه أحد من الرواة الذين وقفنا على كلامهم .

اللغة : « جن الظلام » ستر كل شيء ، والمراد أقبل « اختلط » كناية عن انتشاره واتساعه « مذق » هو اللبن الممزوج بالماء ، شبه بالذئب لانفاق لونهما ؛ لأن فيه غبرة وكدرة .

المعنى : يصف الراجز بالشح والبخل قوماً نزل بهم ضيفاً ، فانتظروا عليه طويلا حتى أقبل الليل بظلامه ، ثم جاءوه بلبن مخلوط بالماء يشبه الذئب فى لونه ؛ لكدرته وغبرته ، يريد أن الماء الذى خلطوه به كثير .

الإعراب : « حتى » ابتدائية « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « جن » فعل ماض « الظلام » فاعل جن ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجملة « اختلط » وفاعله المستتر فيه معطوفة على الجملة السابقة بالواو « جاءوا » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا « بمذق » جار ومجرور متعلق بجاء « هل » حرف استفهام « رأيت » فعل ماض وفاعله « الذئب » مفعول به لرأيت « قط » استعمله بعد الاستفهام مع أن موضع استعماله بعد النفى الداخل على الماضى ، والذى سهل هذا أن الاستفهام قرين النفى فى كثير من الأحكام ، وهو ظرف زمان مبنى على الضم فى محل نصب متعلق برأى ، وسكونه للوقف وجملة « هل رأيت الذئب قط » فى محل نصب مفعول به لقول محذوف يقع صفة لمذق ، والتقدير : بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط . =

فظاهرُ هذا أن قوله : « هَـلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ » صفة لـ « بِمَذْقٍ » ، وهى جملة طَلَبية ، ولـكن ليس هو على ظاهره ، بل « هَـلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ » مقُول لقول مضمر هو صفة لـ « بِمَذْقٍ » ، والتقدير : بِمَذْقٍ مَقُولٍ فيه هل رأيت الذئب قط .

فإن قلت : هل يلزم هذا التقدير فى الجملة الطلبية إذا وقعت فى باب الخبر ؛ فيـكون تقدير قولك : « زَيْدٌ اضْرِبْهُ » زيد مقول فيه اضْرِبْهُ ؟

فالجواب أن فيه خلافاً ؛ فمذهب ابن السراج والفارسى التزامُ ذلك ، ومذهب الأكثرين عدمُ التزامِهِ .

* * *

وَنَعَتُوا بِمَصْـــدَرٍ كَثِيرَا فَالْتَزَمُوا الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا(١)

= الشاهد فيه : قوله « بمذق هل رأيت . . . إلخ » فإن ظاهر الأمر أن الجملة المصدرة بحرف الاستفهام قد وقعت نعتاً للنكرة ، وليس الأمر على ما هو الظاهر ، بل النعت قول محذوف ، وهذه الجملة معمولة له ، على ما بيناه فى الإعراب ، والقول يحذف كثيراً ويبقى معموله .

وهذا أحد الفروق بين النعت والخبر ؛ فإن الخبر يجىء جملة طلبية على الراجح من مذاهب النحاة ؛ إذ لم يخالف فى هذا إلا ابن الأنبارى ، والسر فى هذا أن الخبر حكم ، وأصله أن يكون مجهولا فيقصد المتكلم إلى إفادة السامع إياه بالكلام ؛ أما النعت فالغرض من الإتيان به إيضاح المنعوت وتعيينه أو تخصيصه ؛ فلا بد من أن يكون معلوماً للسامع قبل الكلام ليحصل الغرض منه ، والإنشائية لا تعلم قبل التكلم بها .

(١) « ونعتوا » فعل وفاعل « بمصدر » جار ومجرور متعلق بنعتوا « كثيراً » نعت لمحذوف : أى نعتاً كثيراً « فالتزموا » فعل وفاعل « الإفراد » مفعول به لالتزموا « والتذكيرا » معطوف عليه .

يكثر استعمالُ المصدرِ نعتاً ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَدْلٍ ، وبِرَجُلَيْنِ عَدْلٍ ، وبِرِجَالٍ عَدْلٍ ، وبِامْرَأَةٍ عَدْلٍ ، وبِامْرَأَتَيْنِ عَدْلٍ ، وبِنِسَاءٍ عَدْلٍ » ويلزمُ حينئذٍ الإفرادَ والتذكيرَ ، والنعت به على خلاف الأصل ؛ لأنه يدلُّ على المعنى ، لا على صاحبه ، وهُوَ مؤول : إما على وضع « عَدْلٍ » موضِعَ « عَادِلٍ » أو على حذف مضاف ، والأصل : مررت برجلٍ ذِي عَدْلٍ ، ثم حذف « ذى » وأقيم « عدل » مُقَامه ، وإما على المبالغة بجعل العين نفسَ المعنى : مجازاً ، أو ادِّعَاءً[1] .

* * *

وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ : إِذَا اخْتَلَفْ
فَعَاطِفاً فَرِّقْهُ ، لاَ إِذَا ائْتَلَفْ[2]

---

(١) حاصل ما ذكره الشارح كغيره من النحاة أن الوصف بالمصدر خلاف الأصل والأصل هو الوصف بالمشتق ، وأن الوصف بالمصدر مؤول بأحد ثلاث تأويلات :

أولها: أن المصدر الدال على الحدث أطلق وأريد منه المشتق الذى هو الدال على الذات ، وهذا مجاز من باب إطلاق المعنى وإرادة محله ، أو من باب إطلاق اللازم وإرادة الملزوم .

وثانيها : أنه على تقدير مضاف ، وهو على هذا مجاز بالحذف .

والثالث : أنه على المبالغة ،ولا مجاز فى هذا .

(٢) « نعت » مبتدأ ، ونعت مضاف و « غير » مضاف إليه ، وغير مضاف ، و « واحد » مضاف إليه « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « اختلف » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نعت واحد ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « فعاطفا » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، عاطفاً : حال تقدم على صاحبه وهو الضمير المستتر فى قوله فرق « فرقه » فرق : فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية غير الجازمة ، وجملتا الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ « لا » عاطفة « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط ، وجملة « ائتلف » وفاعله المستتر فيه شرط إذا ، والجواب محذوف .

إذا نُعِتَ غيرُ الواحدِ : فإمَّا أن يختلف النعتُ ، أو يتَّفِقَ .

فإن اختلف وَجَبَ التفريقُ بالعطف ؛ فتقول : « مَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ الكَرِيمِ والبَخِيلِ ، وبرجال فقيه وكاتبٍ وشاعرٍ » .

وإن اتفق جيء به مثنى ، أو مجموعا ، نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ كَرِيمَيْنِ ، وبِرِجَالٍ كُرَمَاءَ » .

* * *

وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى
وَعَمَلٍ ، أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا(١)

إذا نُعِتَ معمولان لعاملين متَّحِدَى المعنَى والعملِ ، أتبع النعتُ المنعوتَ : رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، نحو : « ذَهَبَ زَيْدٌ وَانْطَلَقَ عَمْرٌو الْعَاقِلَانِ ، وحَدَّثْتُ زَيْداً وكلمت عمراً الكَرِيمَيْنِ ، ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ وجُزْتُ عَلَى عَمْرٍو الصَّالحين » .

فإن اختلف معنى العاملين ، أو عملُهما — وجب القطعُ وامتنعَ الإتباعُ ؛ فتقول : « جَاءَ زَيْدٌ وَذَهَبَ عَمْرٌو الْعَاقِلَيْنِ » بالنصب على إضمار فعل ، أى : أعنى العاقلين ، وبالرفع على إضمار مبتدأ ، أى : هما العاقلان ، وتقول : « انْطَلَقَ زَيْدٌ وكلمتُ عمراً الظَّرِيفَيْنِ » أى : أعنى الظريفين ، أو « الظريفان »

---

(١) « نعت » مفعول مقدم لقوله « اتبع » الآتى ، ونعت مضاف و « معمولى » مضاف إليه ، ومعمولى مضاف و « وحيدى » مضاف إليه ، على تقدير موصوف محذوف ، أى معمولى عاملين وحيدى ، ووحيدى مضاف و « معنى » مضاف إليه « وعمل » معطوف على معنى « أتبع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بغير » جار ومجرور متعلق بأتبع ، وغير مضاف و « استثنا » مضاف إليه ، وقصره للضرورة ، والمراد : أتبع بغير استثناء معمولى عاملين متحدين فى المعنى والعمل .

أى : هما الظريفان ، و « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وجاوَزْتُ خالداً الكاتبَيْنِ ، أو الكاتبان » .

* * *

وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِراً لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ(١)

إذا تكررت النعوتُ — وكان المنعوتُ لا يَتَّضِحُ إلا بها جميعاً — وجب إتباعُها كلها ؛ فتقول : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْفَقِيهِ الشاعر الكاتب » .

* * *

وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّناً بِدُونِهَا ، أَوْ بَعْضُهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا(٢)

(١) « وإن » شرطية « نعوت » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده : أى وإن كثرت نعوت ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله المذكور فى محل جزم فعل الشرط « كثرت » كثر : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى نعوت ، والجملة لا محل لها مفسرة « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق ، وجملة « تلت » وفاعله المستتر فيه فى محل نصب حال « مفتقرا » مفعول به لتلت « لذكرهن » الجار والمجرور متعلق بمفتقر ، وذكر مضاف والضمير مضاف إليه « أتبعت » أتبع : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى ، والتاء للتأنيث ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط .

(٢) « واقطع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أو » عاطفة « اتبع » معطوف على اقطع « إن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المنعوت « معيناً » خبر يكن « بدونها » الجار والمجرور متعلق بمعين ، ودون مضاف والضمير مضاف إليه « أو » عاطفة « بعضها » بعض : مفعول مقدم لا قطع ، وبعض مضاف والضمير مضاف إليه « اقطع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « معلناً » حال من الضمير المستتر فى اقطع ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

إذا كان المنعوتُ مُتَّضِحاً بدونها كلها ، جاز فيها جميعِها : الإتباعُ ، والقَطْعُ[1] ، وإن كان معيناً ببعضها دون بعضٍ وجب فيما لا يتعين إلا به الإتباعُ ، وجاز فيما يتعين بدونه : الإتباعُ ، والقَطْعُ .

* * *

وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا
مُبْتَدَأً ، أَوْ نَاصِباً ، لَنْ يَظْهَرَا[2]

أى : إذا قُطِع النعتُ عن المنعوت رُفِعَ على إضمار مبتدأ ، أو نُصِب على إضمار فعل ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الكَرِيمُ ، أو الكَرِيمَ » أى : هو الكريمُ ، أو أعنى الكريمَ .

---

(١) أنت تعلم أن المنعوت قد يكون معرفة وقد يكون نكرة ، وتعلم — مع ذلك — أن القصد من نعت المعرفة توضيحها ، وأن المقصود من نعت النكرة تخصيصها ، والتوضيح قد يحتاج إلى كل النعوت وقد يحتاج إلى بعضها ، لا جرم كان نعت المعرفة على التفصيل الذى ذكره الشارح : إن احتاج المنعوت إلى جميعها وجب فى جميعها الإتباع ، وإن احتاج إلى بعضها وجب فى ذلك البعض الإتباع وجاز فيما عداه الإتباع والقطع ، وأما النكرة فيجب فى واحد من نعوتها الإتباع ، ويجوز فيما عداه الإتباع والقطع ؛ لأن التخصيص المقصود بنعت النكرة لا يستدعى أكثر من نعت واحد .

(٢) « وارفع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أو » عاطفة « انصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة معطوفة بأو على الجملة قبلها « إن » شرطية « قطعت » قطع : فعل ماض فعل الشرط ، والتاء ضمير المخاطب فاعله ، وجواب الشرط محذوف « مضمراً » حال من التاء فى « قطعت » وفيه ضمير مستتر فاعل « مبتدأ » مفعول به لمضمر « أو » عاطفة « ناصباً » معطوف على قوله مبتدأ ، وجملة « لن يظهرا » من الفعل والفاعل فى محل نصب نعت للمعطوف عليه والمعطوف معاً ، فالألف ضمير الاثنين ، أو لأولها فالألف للاطلاق ، والأول من الإعرابين أولى .

وقولُ المصنف « لَنْ يَظْهَرَا » معناهُ أنه يجب إضمار الرافع أو الناصب، ولا يجوز إظهاره ، وهذا صحيح إذا كان النعت لمدح ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الكَرِيمُ » أو ذم ، نحو : « مَرَرْتُ بِعَمْرو الخَبِيثُ » أو تَرَحُّم ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ المِسْكِينُ » فأما إذا كان لتخصيصٍ فلا يجب الإضمارُ ، نحو : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الخياطُ ، أو الخياطَ » وإن شئت أظهرت ؛ فتقول : « هُوَ الخياطُ ، أو أعنى الخياطَ ، والمراد بالرافع والناصب لفظة « هو » أو « أعنى » .

* * *

وَمَا مِنَ المَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ
يَجُوزُ حَذْفُهُ ، وَفِي النَّعْتِ يَقِلّ(١)

أى : يجوز حذفُ المنعوتِ وإقامَةُ النعت مُقَامَهُ ، إذا دل عليه دليلٌ ، نحو قوله تعالى : (أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ) أى دُرُوعاً سابغات ، وكذلك يُحْذَف النعتُ إذ دل عليه دليل ، لكنه قليل ، ومنه قولُه تعالى [: (قَالُوا الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ) أى : البَيِّنِ وقولُه تعالى] : (إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ) : أى النَّاجِينَ

* * *

(١) « وما » اسم موصول : مبتدأ « من المنعوت » جار ومجرور متعلق بقوله « عقل » الآتى « والنعت » معطوف على المنعوت ، وجملة « عقل » من الفعل ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول « يجوز » فعل مضارع « حذفه » حذف : فاعل يجوز ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وحذف مضاف والهاء مضاف إليه « وفى النعت » الواو عاطفة ، وفى النعت : جار ومجرور متعلق بقوله « يقل » الآتى « يقل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحذف .